مجلس التعاون

جسر بين البحرين وقطر يبدأ العمل به قبل نهاية العام

المنامة/ وكالات:

من المنتظر أن يبدأ العمل في «جسر المحبة» الذي سيصل البحرين بقطر وتبلغ كلفته نحو 4 مليارات دولار قبل نهاية العام الجاري وسيشعل فتيل التجارة البينية بين الدولتين ويزيد الارتباط والتعاون في جميع المجالات وخصوصاً في نقل البضائع والتنقل بين البحرين وبقية دول الخليج العربية.

وقالت مصادر رسمية إن الجسر الذي يبلغ طوله 45 كيلومتراً سيفتح الطريق من البحرين إلى سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى قطر وبذلك تكون البحرين مربوطة بطرق برية مع جميع دول الخليج الست، إذ إن لدى البحرين جسراً يربطها مع المملكة العربية السعودية ويربطها كذلك مع الكويت.

وذكرت نشرة صدرت عن مجلس التنمية الاقتصادية أن «البحرين التي ترتبط بجسر يبلغ طوله 25 كيلومتراً مع المملكة العربية السعودية، ستكون مربوطة كذلك برياً مع قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان إذ إن التشييد سيبدأ في وقت لاحق من العام الجاري في الجسر البالغ طوله 45 كيلومتراً الذي سيربط البحرين بقطر».

وصدرت النشرة كجزء من حملة تسويقية للبحرين تستمر أسبوعاً خلال مسابقات الفورمولا 1 التي تبدأ اليوم (الجمعة).

وكان مصرفيون ذكروا أنه على رغم أن البحرين قادرة على تمويل حصتها في هذا المشروع الضخم فإنهم يتوقعون قيام قطر الغنية بالنفط والغاز بتمويل كلفة الجسر أو على الأقل تحمل الجزء الأكبر من الكلفة التي وصفت بأنها «كسور» من مجمل دخل قطر من النفط والغاز والبالغ نحو 100 مليار دولار في السنة.

وكانت السعودية، وهي أكبر مصدِّر ومنتج للنفط في العالم تكفلت بتمويل الجسر الذي يربطها مع البحرين ويعد أكبر جسر في المنطقة وذلك بسبب العلاقات القوية التي تربط بين القيادتين ما انعكس إيجابياً لاحقا على التعاون بين البلدين.

ولم تعلن بشكل رسمي كلفة المشروع، لكن شركة «ديار» القطرية وشركة «عوالي» التابعة إلى شركة «أملاك» البحرينية كلفتا دراسة كلفة الجسر الذي قد يستخدم كذلك لمشروع السكك الحديد.

وسيساهم إنشاء الجسر بين البلدين الجارين في خفض رسوم النقل والمواصلات على المدى الطويل «وسينعكس إيجابياً على خفض قيمة السلع والخدمات التي يستفيد منها شعبا البلدين» وإن الجسر يعتبر جزءاً من مسعى دول الخليج إلى تمتين التبادل التجاري البيني.

وكانت البحرين وقطر وقعتا اتفاقاً لإنشاء الجسر من ضمن اتفاقات ثنائية ومذكرة تفاهم للتعاون الدبلوماسي والاستثماري وذلك عقب اختتام اجتماعات اللجنة البحرينية القطرية المشتركة.

ومنذ أن بدأ الحديث عن احتمال إنشاء جسر بين البحرين وقطر والأنظار تتجه إلى اليوم الذي يعلن فيه فعلاً البدء في طرح مناقصة الجسر لما لهذا المشروع من أهمية إستراتيجية على المستوى البعيد بالنسبة إلى البلدين وإلى المنطقة.

ويقدَّر أن الفترة الزمنية لإنشاء الجسر ستتطلب بين 4 و5 سنوات، وأن الكلفة قُدِّر لها أن تبلغ نحو ملياري دولار لكن مصادر صناعية ذكرت في وقت لاحق أن كلفة المشروع تضاعفت تقريباً إلى نحو 4 مليارات دولار بسبب إمكانات إضافة سكك حديد إلى الجسر وأمور فنية وأخرى إنشائية للمشروع الذي سيمتد عبر مسافة 45 كيلومتراً.

المنامة الثنائية

أضواء

إنها ليست دعوة لحوار عقائد وإنما للتعاون بين الأديان

لم يدع خادم الحرمين الشريفين إلى حوار عقدي بين الأديان، أو للتقارب بينها، حتى يقلق بعض علماء الدين والدعاة فيلتزموا الصمت كلما مر بهم صحفي يسألهم رأيا، وبالتالي لم نجد من يشرح الفكرة ويعززها للرأي العام، وهي الفكرة النبيلة المفيدة إلا عددا قليلا من العلماء السعوديين وعددا أكبر من العلماء من خارج البلاد.

جمال أحمد خاشقجي

لقد كان - حفظه الله - صريحا واضحا عندما خاطب مجموعة من المفكرين المسلمين واليابانيين اجتمعوا في الرياض قبل عشرة أيام في «حوار للحضارات» فدعاهم للتفكر معه في أحوال البشرية، وما تتعرض له قيم الأسرة والأخلاق من تحديات، وقال إن ثمة ما يدعو للتعاون بين الإنسانية جمعاء لمواجهة هذه التحديات، خاصة بين أتباع الديانات السماوية الإبراهيمية الثلاث، فكلها تحمل نفس القيم الحاثة على أهمية الأسرة والعدالة والأخلاق ونبذ الظلم، وإن اختلفت في العبادات والعقائد، ولكن الموضوع المطروح للتعاون ليس العقيدة، فهذه أمرها محسوم. ولو نجحت دعوة خادم الحرمين - وستنجح بإذن الله - واجتمع أهل الخبرة والعلم من مسلمين ومسيحيين ويهود، وكان ذلك في إطار الأمم المتحدة أو غيرها، وطوروا سبلا للتعاون في مكافحة الفقر، وتأكيد قيمة الأسرة، وسمو الأخلاق، ونبذ الظلم وغير ذلك من القيم العظيمة، فسيبقى بعد ذلك المسلم مسلما والمسيحي مسيحيا، فليس مطلوبا مني أن أتحول عن ديني أو بعض منه كي أضع منهجا أمميا يعلي قيمة الأسرة مثلا لكل البشر.

لننتبه إلى جملة هامة قالها خادم الحرمين عندما وصف لقاءه بابا الفاتيكان بأنه «لقاء إنسان بإنسان» وما أعظم ذلك وأقربه إلى روح الدين خاصة ديننا الإسلامي الذي هو رحمة للعالمين، بإعلاء قيمة الإنسان... أي إنسان.

وأي إنسان يريد أن يتجه إلى الرب عز وجل لإنقاذ البشرية مما هي فيه «افتقدنا الصدق، افتقدنا الأخلاق، افتقدنا الوفاء، افتقدنا الإخلاص لأدياننا وللإنسانية.» الجملة السابقة قالها الملك المسلم عبدالله بن عبدالعزيز ولكنها شكوى أي إنسان مؤمن بغض النظر عن ديانته، إنها الأرضية التي نتفق عليها جميعاً.

يجب أن نؤمن بأن الحروب بين الأديان كانت استثناء أما القاعدة فهي في السلم والسلام، وعندما نؤمن بالسلام بيننا سنجد مساحة واسعة للعمل فكل الأديان ضد الظلم والعنف والاعتداء على الضعفاء، ضد المخدرات والدعارة والجنس المحرم، وأحسب التعاون الذي يدعو له خادم الحرمين يشبه ذلك التوافق الذي حصل بين علماء المسلمين والفاتيكان قبيل مؤتمر السكان ببكين عام 95 لمنع توجهات «ليبرالية» لقيم الأسرة والزواج حاول البعض دفعها من ثنايا المؤتمر ومعارضة بشدة لمفهوم الأسرة في الإسلام وكذلك لدى الكنيسة الكاثوليكية.

رغم وضوح عبارة خادم الحرمين شرق البعض وغرب، تحدثوا عن ضرورة اعتراف الكنيسة أولا بالإسلام لكي نمضي معهم في حوار، وآخرون وصفوا الحوار بين الأديان بمشروع تبشيري، وأجندة خفية تضمرها نفوس الرهبان والكرادلة، وكل ذلك يمكن أن يؤخذ بعين النظر والاهتمام لو كنا أمام استعدادات لحوار ديني، ولكننا أمام مشروع تاريخي لتعاون إنساني بين أتباع الأديان كلها، تبدأ بالإبراهيمية منها، ثم يتسع ليشمل الجميع، نعم لقد كان بين الأديان السماوية صراع بلغ أحيانا حدا مخيفا من العنف، لا نزال نعيش حتى اليوم بعضا من ترسباته، ولكن ليس هذا قدرنا، لقد تغير العالم، هم تغيروا ونحن كذلك، وبالتالي يحتاج التاريخ إلى رجل ليغيره، ولعل الساعة قد حانت لكي تبدأ الإنسانية والديانات السماوية - على ما هي عليه من اختلاف عقدي - مرحلة جديدة من تاريخها.

بالطبع سيبقى كثيرون من أتباع كل الديانات عاجزين عن استيعاب هذا التحول متشبثين بالماضي بكل ما يحمل من ألم ومرارة يستدعونهما في لحظة الأمل.

عن/ جريدة «الوطن» السعودية

منتدى جدة الاقتصادي:

بناء المجتمعات والتحالفات مع العالم و إعادة التفكير في مفهوم العقار والتنمية

جدة/ وكالات:

اختتم منتدى جدة الاقتصادي 2008م فعالياته بمناقشة ثلاثة موضوعات تصدرها تطوير رأس المال البشري ونقل المهارات إلى الشرق الأوسط وحماية البيئة ومسؤولية الأجيال القادمة حيالها.

وتحدث اندريس شليشر من منظمة التعاون الاقتصادي عن رأس المال البشري الذي اعتبره عامل النمو الأساسي والمحرك الاقتصادي الرئيسي في دول العالم ولذلك سعت العديد من الدول إلى مضاعفة مؤسساتها التعليمية وسارت بسرعة نحو اللحاق بركب التطور ورفد مواردها البشرية.

منتدى جدة الاقتصادي

فيما تحدثت الدكتورة منى مرشد من جامعة مكنزي عن نقل المهارات الغربية إلى الشرق الأوسط وعن نظام التعليم في المملكة العربية السعودية كنموذج مشيرة إلى أن مادتي العلوم والرياضيات تشهدان انخفاضاً ملحوظاً في المستوى وفقاً للإحصاءات العالمية كما أن 80 في المائة من الطلاب لا يجيدون التعامل مع الرياضيات مؤكدة على ضرورة الاهتمام بالمعلم وإعداده، في حين أكد الدكتور غازي بن زقر أن تلك المشكلة ليست في التعليم أو التعلم وإنما في الدافع الذاتي للنجاح .

وقد كانت الجلسة الأولى للمنتدى تحت عنوان (الرابط الاجتماعي الاقتصادي. . جينوم الحياة المزدوج) حيث تحدثت في مستهلها معالي وزيرة التجارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخة لبنى القاسمي موضحة ان هناك فجوة معرفية في الشرق الأوسط وهناك 200 مليون من الشباب والفتيات ينتظرون أدواراً أكثر تكاملاً من حكوماتهم ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لتعزيز دورهم المعرفي لتنمية رأس المال البشري مشيرة إلى أن اقتصاديات العالم الناجحة تدلل على أن التنمية لا يمكن أن تنفصل على الروابط الاجتماعية .

واعتبرت أن العامل البشري هو المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية مشيرة للتقدم الذي تحققه معظم دول الشرق الأوسط في التفاعل مع المجتمع المدني لتحقيق التنمية البشرية وأهميته كبعد للنمو الإقليمي والتنمية المستدامة .

عقب ذلك أعلن وزير العمل الإماراتي الدكتور غازي القصيبي أن الوزارة تسعى لتضييق الفجوة بين القطاعين العام والخاص إنجاحاً لعملية التوطين والقضاء على البطالة لتقليل الفروقات بين مميزات القطاعين العام والخاص مؤكداً أن الشباب والفتيات السعوديين قادرين على إضافة الكثير لسوق العمل .

وأشار إلى ضرورة تغيير الصورة النمطية تجاه الشباب حيث أن السعودي أصبح أكثر قناعة بالتدريب منوهاً إلى وجود نسبة قليلة من البطالة في أوساط الجامعيين (12 بالمائة) مشيراً كذلك إلى توفر150 ألف فرصة عمل من خلال مؤسسات التدريب.

وتحدث الأمير تركي الفيصل خلال المنتدى عن التطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والتنامي الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار المحروقات (النفط) مما أدى إلى تنشيط الاستثمار ودفع المملكة إلى تنويع مصادر الدخل والبعد قليلاً عن محور النفط مشيراً إلى الانفتاح الذي تعيشه المملكة مع العالم الخارجي خاصة بعد انضمامها لمنظمة التجارية العالمية .

وبين سموه أهمية الاتصال مع العالم الخارجي مؤكدا أن منطقة الشرق الأوسط تمرست على هذا الاتصال منذ التاريخ القديم وأن منطقة الشرق الأوسط كانت قبل (1000) عام محطة لعلاقات تجارية واسعة .

ونوه بالدور الريادي الذي تؤدية المملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي والعالمي بوصفها أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى الميزة التي تحظى بها من خلال إحتضانها للحرمين الشريفين .

المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي يعقد في الكويت

الكويت/ وكالات:

تعقد دار الرقابة للاستشارات الشرعية المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي، تحت عنوان «التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية التقليدي أحكامه وضوابطه»، وذلك في غرفة تجارة وصناعة الكويت خلال الفترة من 21 إلى 22 ابريل الجاري.

واعتبر رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر محمد الطبطبائي، أن أهمية هذا المؤتمر تنطلق من تشابك المعاملات المالية في العالم، ووجود التعامل المالي مع النظام التقليدي، لا سيما بعد نمو الاقتصاد الإسلامي وتطوره.

الكويت

وقال: «لابد من بيان ضوابط وأحكام التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية، سواء البنوك او الشركات التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد كانت هناك فتاوى للعلماء والهيئات الشرعية لبيان حكم هذه التعاملات، وضوابطها الشرعية، وأصبحت هناك تجارب مختلفة في هذا الموضوع، ويأتي هذا المؤتمر لوضع الضوابط والتوجيهات في هذا الموضوع المهم».

وأفاد الطبطبائي بان محاور المؤتمر ستتناول حكم تعامل الأفراد والشركات مع البنوك التقليدية في فتح الحسابات بأنواعها في الدول الإسلامية وغيرها، وحكم استثمار أموال البنوك التقليدية لدى المؤسسات المالية الإسلامية، وإصدار خطابات الضمان للمؤسسات المالية التقليدية، وفتح الودائع في البنوك الدولية التقليدية وضوابطه، وتبادل الاقتراض مع البنوك التقليدية وحكم شراء أسهم البنوك والشركات التقليدية بنية تحويلها إلى إسلامية وضوابطه، والتعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

وأضاف بأنه سيشارك في هذا المؤتمر علماء وباحثون من داخل الكويت وخارجها، من خلال تقديم أوراق عمل، ومناقشتها للوقوف على تجارب المؤسسات المالية في قواعد وضوابط التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية.

وسيتم تكريم المؤسسات والشركات الإسلامية الراعية وذلك لدعمهم ورعايتهم للمؤتمر.

غرفة أبوظبي تبحث التعاون والتبادل الاستثماري مع وفد أمريكي

أبوظبي/ وام:

بحثت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مع وفد تجاري أمريكي القضايا الاقتصادية الراهنة وأوجه التعاون والتبادل الاستثماري بين إمارة أبوظبي وولاية تكساس الأمريكية.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدت بمقر الغرفة برئاسة سعادة خلفان سعيد الكعبي عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي رئيس لجنة قطاع المقاولات والتشييد وسعادة فيل ويلسون ممثل ولاية تكساس في الحكومة الأمريكية.

بحث التعاون الاستثماري مع الوفد

وقال الكعبي خلال اللقاء الذي حضره سعادة محمد سعيد القبيسي عضو مجلس إدارة الغرفة وعدد من رجال الأعمال وممثلي الشركات والمؤسسات في الإمارة أن الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات يشهد تطورا سريعا ومتواصلا في كافة القطاعات الاقتصادية والمرافق العامة والبنية التحتية بشكل عام والمشروعات التجارية والخدمية وحركة التصنيع والخدمات الاجتماعية مشيرا إلى أن الهدف الرئيسي يتمثل في تطوير المستوى المعيشي وبيئة العمل وكذلك تأمين مستقبل أفضل للأجيال الشابة للعيش في سلام وأمان موضحا أن التوجيهات والخطط المعنية بالوصول لتلك الأهداف تعتمد على مدى النجاح المتحقق في تنويع مصادر الدخل وتحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط والغاز كمصدر وحيد للدخل.

وأضاف إن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر ثاني أكبر الاقتصاديات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ومازال بإمكاننا أن نوفر العديد من الفرص الاستثمارية لشركائنا التجاريين من مختلف أنحاء العالم.

وأكد أن دولة الإمارات تتمتع بعلاقات ممتازة ومستقرة مع معظم دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مشيرا إلى أن نظام اقتصاد السوق الحر الذي تتبعه الدولة وتوفر النظم والقوانين التي تنظم العلاقة بين المؤسسات التجارية المختلفة يخلق بيئة صحية آمنة للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات.

واستعرض رئيس لجنة قطاع لجنة البناء والتشييد ما تتمتع به إمارة أبوظبي من إمكانيات ومميزات اقتصادية وتجارية كبيرة ومزايا وتسهيلات كبيرة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ومنها الإعفاءات الجمركية التي تشمل قائمة طويلة من السلع والمنتجات وحرية حركة وتحويل رأس المال دون قيود بالإضافة إلى وجود بنية أساسية حديثة تلبي متطلبات النشاط التجاري والاستثماري في جميع أشكاله مؤكدا أن هذه المميزات والتسهيلات ساهمت في جعل دولة الإمارات عامة وأبوظبي خاصة مركزا هاما للتجارة والأعمال في منطقة الخليج ومركز استقطاب للشركات والمؤسسات من مختلف دول العالم.

من جهته أشاد رئيس الوفد التجاري الأمريكي بالعلاقات الاقتصادية التي تربط بين الطرفين وشدد على أهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال في البلدين لتسهيل عقد الشراكات التجارية بينهما.

قطر تجدد التزامها بدعم الجهود التنموية لمكافحة الفقر

الدوحة/ وكالات:

أكدت دولة قطر مجددا التزامها بأن تكون شريكا داعما للجهود المبذولة من أجل التنمية وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة أكثر عدلاً وانصافاً.

ونوهت دولة قطر في هذا الصدد بأن ماتقدمه من دعم لجهود الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة فيها واستجابتها السريعة للإغاثة والاحتياجات الإنسانية إنما هو نابع من قيمها وقناعاتها بجدوي الشراكة الدولية وأهميتها في دعم البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة الهدف رقم 1 .

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها سعادة السفير ناصر بن عبد العزيز النصر المندوب الدائم لدولة قطر لدي الأمم المتحدة أمس الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعيين الانجازات.. معالجة التحديات والعودة إلى المسار بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وشدد خلالها علي أن دولة قطر تسير في المسار الصحيح في مجال تحقيق الأهداف الألفية.. مشيرا في هذا الخصوص إلى ما تقوم به دولة قطر علي صعيد الهدف رقم 1 والمتمثل بإقامة برامج ومشاريع تنموية في الحضر والريف كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة بحيث أن جميع المواطنين يتمتعون بدخول عالية تكفل لهم العيش الكريم ومكافحة الفقر.. كما لفت سعادته كذلك إلى أن دولة قطر تسير في المسار الصحيح لتحقيق الأهداف رقم 2 إلى 7 في الوقت المناسب.

وقال سعادة السفير النصر في كلمته أن دولة قطر قد اعتمدت قبل يومين ميزانيتها العامة للعام المالي 2008 - 2009 م حيث حاز قطاع التعليم علي نسبة 21 بالمائة من إجمالي الموازنة العامة 00 فيما حازت الخدمات الصحية والاجتماعية علي نسبة تبلغ 9.6 بالمائة من إجمالي الموازنة العامة .. معتبرا ذلك دليلا علي رغبة دولة قطر في مواصلة السير قدما في طريق التنمية المستدامة والشاملة.

ولدي استعراضه لجهود دولة قطر التي تصب في تفعيل الشراكة الدولية أشار إلى الجهود الغوثية والثنائية التي تقدمها دولة قطر بسخاء في حالات الطوارئ والكوارث وتبرعاتها الأخرى لصناديق وبرامج الأمم المتحدة المختلفة.

وفي جانب من كلمته تطرق سعادة السفير النصر إلى التقرير الصادر عن إدارة الإعلام في الأمم المتحدة في يونيو عام 2007 والذي أكد أن الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبري متأخرة عن الجدول الزمني لتحقيق الأهداف الإنمائية

قطر

الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون :

القرار السعودي بإعفاء 180 سلعة من الحماية الجمركية يدعم نجاح السوق المشتركة

الرياض/ وكالات:

أكدت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أمس الأول أن قرار مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الذي صدر الاثنين الماضي والقاضي بتخفيض رسوم الحماية الجمركية على 180 سلعة من المنتجات الرئيسة للمستهلك، بدأ تطبيقه أمس الأول، يعتبر خطوة مهمة للغاية لدعم وإنجاح السوق الخليجية المشتركة، ويحقق حرية كاملة لانسياب السلع بين دول المجلس.

عبد الرحيم حسن نقي

وأشاد الأستاذ عبدالرحيم حسن نقي الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بقرار الحكومة السعودية القاضي بتحمل الدولة الفرق بين التعرفة الجمركية الخليجية البالغة 5 في المائة ورسوم الحماية الجمركية المطبقة في السعودية على 180 سلعة من المواد الغذائية الرئيسية وبعض مواد البناء الضرورية وعدد من المواد الاستهلاكية لمدة ثلاث سنوات، مشيرا إلى أن الحكومة السعودية مازالت تؤكد حرصها المتزايد من خلال تبنيها لكثير من القرارات الايجابية المؤثرة الساعية لتحقيق وحدة اقتصادية خليجية بين دول المجلس من جهة، وتحمل كامل مسئولياتها تجاه مواطنيها من جهة أخرى. وقال نقي في تصريح صحفي بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء السعودي الاثنين الماضي إن القرار يعد دلالة واضحة على جدية وحرص الحكومة السعودية بأنها ماضية بخطى ثابتة ومدروسة من اجل تخفيف معدلات التضخم في السوق المحلية، وذلك في إطار حرصها علي رفاهية أبناء الوطن وتلمس احتياجاتهم اليومية. وأشار الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون إلى أن الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة بين دول المجلس بحاجة الى قرارات مصيرية لإنزال هذه الاتفاقيات على ارض الواقع حتى يستفيد منها المواطن الخليجي بالدرجة الأولى، وتدعم القطاع الخاص الخليجي للقيام بدوره على أكمل وجه ومن ثم المساهمة في الناتج المحلي لاقتصاديات دول المجلس.

وبين نقي ان قرار التخفيضات الجمركية لقائمة 180 سلعة جديدة، يأتي امتدادا لتخفيضات سابقة شملت الاسمنت والحديد من الرسوم الجمركية خلال العامين الماضيين، لتنضم إلى سلع معفاة من قبل يبلغ عددها 664 سلعة معظمها مواد غذائية ولحوم واسماك، إضافة إلى الأدوية ومواد التعليم وتقنية المعلومات وأعلاف المواشي، مؤكدا في ذات الوقت أن هذه القرارات تتماشى مع مبادئ الاتفاقيات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والتي تقضي بحرية انسياب السلع بين دول المجلس الأعضاء.

وقال نقي أن دول مجلس التعاون بدأت تخطو خطوات عملية من اجل تحقيق رفاهية المواطن الخليجي، والمساهمة في تحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية تساعد على أنجاز كثير من الآمال والطموحات التي يتطلع إليها المواطن الخليجي فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي والعملة الخليجية الموحدة وقبل ذلك كله إنجاح مشروع السوق الخليجية المشتركة التي بدأ تطبيقها مطلع العام الحالي.

وقال إن قرار السعودية الأخير ومن قبله قرار دولة الإمارات العربية المتحدة والقاضي بإلغاء الرسوم المفروضة على الإسمنت والحديد لمساعدة القطاع العقاري من اجل استقرار سوق العقارات والنهضة العمرانية يصبان في مصلحة القطاع الخاص الخليجي الذي يجب عليه الاستفادة من مثل هذه القرارات لتطوير إمكانياته من جهة وللمساهمة في تحقيق نقلة اقتصادية متقدمة تلبي طموحات المواطن الخليجي. وأكد نقي أن صدور مثل هذه القرارات سيكون دافعا قويا لدول مجلس التعاون الأخرى لاتخاذ خطوات مماثلة تتماشي مع جميع التوجهات الاقتصادية التي تسعى دول المجلس لتحقيقها خلال السنوات المقبلة، من اجل صناعة وحدة خليجية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لافتا النظر إلى أهمية أن يعمل القطاع الخاص أيضا من اجل الاستفادة من هذه القرارات وتوظيفها لإيجاد فرص استثمارية واعدة بين شركاته ومؤسساته.

متفرقات

الإمارات تطالب الدول المتقدمة الوفاء إلتزاماتها المالية تجاه الدول النامية

نيويورك/ وام:

ناشدت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها القاضية بدفع/ 7 ر. / بالمائة من إجمالي ناتجها القومي كمساعدات رسمية للدول النامية لتمكينها من تنفيذ برامج التنمية ..كما حثت الدول النامية على انتهاج سياسات إقتصادية مشجعة على الكسب والإنتاج تساعدها على تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

جاء ذلك في البيان الذي أدلت به معالي الدكتورة ميثاء سالم الشامسي وزيرة الدولة رئيسة وفد دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشات العامة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حول أهداف الألفية تحت شعار/ التسليم بالمنجزات..معالجة التحديات والعودة الى المسار لبلوغ أهداف الألفية بحلول عام 2015

وقالت معاليها إنه وبعد مرور منتصف الفترة المنشودة لبلوغ أهداف التنمية للألفية إلا أن تقرير الأمم المتحدة الأخير المعني بأهداف الألفية أكد أن التقدم المحرز في المجالات الثلاث الأساسية يسير ببطء وأنه مازال هناك الكثير من التحديات القائمة التي تعرقل بلوغ أهداف الألفية في العديد من البلدان النامية وخاصة في القارة الإفريقية مما ينذر بتأخر بلوغ الأهداف لما بعد عام 2015 كما حدد الإعلان.

وأكدت أن دولة الإمارات تحمل قناعة راسخة بأن القضاء على الجوع والفقر يمثل خطوة أساسية نحو دعم السلام واستتباب الأمن في العالم.

وأضافت أن نجاح خطة مواجهة تلك التحديات يتطلب شراكة عالمية متينة تتحمل خلالها الدول المتقدمة والنامية والفقيرة مسؤولياتها المتفق عليها في إعلان الألفية وكافة المؤتمرات والمحافل الدولية المعنية بالتنمية وبالذات توصيات توافق آراء مونتيري.

مستعرضاً تجربة دولة الإمارات المتميزة لبلوغ أهداف الألفية.. وقالت إن حكومة الإمارات تمكنت من ترسيخ الأمن السياسي والإجتماعي من خلال انتهاج سياسة اقتصادية تنموية هدفها تنمية رأس المال البشري بالدرجة الأولى.. كما ونجحت في استثمار عوائد النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي للدخل القومي لتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل القومي مع التركيز على قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة والخدمات.

الدكتورة ميثاء سالم الشامسي

وأوضحت أن الإمارات عملت على دعم سياسات الإنفتاح الإقتصادي وتحفيز نشاط القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة لإستقطاب الإستثمارات الخارجية مؤكدة أن الدولة استطاعت وبفضل سياستها الإقتصادية الرشيدة القضاء على الفقر ورفع مستويات معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى أعلى المستويات في الشرق الأوسط بل بين الكثير من دول العالم ..كما تمكنت من تخفيض نسبة فئات الدخل المنخفض إلى أقل من 1 بالمائة من الأسر.

وقالت أن حكومة الإمارات تعمل الآن جاهدة للحفاظ على هذا المستوى المعيشي لمجتمعها وتنميته.

وفيما يتعلق بهدف الألفية القاضي بتوفير التعليم الإبتدائي للجميع أكدت معالي الوزيرة أن حكومة الإمارات أدركت أهمية التعليم في تحقيق التنمية البشرية والأمن والإستقرار الوطني الأمر الذي جعلها تعمل على دعم التعليم النظامي الإلزامي وتوفيره مجانا لكل فئات المجتمع.

وقالت إن الدولة نجحت في رفع نسبة الالتحاق في المرحلة الابتدائية للطلبة القادرين على الإلتحاق من الجنسين إلى 89 بالمائة ..ومن المتوقع ان نحقق النسبة المنشودة 100 بالمائة قبل حلول العام 2015 ..

وبالنسبة لهدف الألفية القاضي بتخفيض نسبة وفيات الأطفال بنسبة الثلثين قالت إن دولة الإمارات تمكنت من خلال تطوير قطاع الخدمات الصحية وخاصة في مجالات رعاية الأمومة والطفولة من تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى/ 4 ر9 / لكل ألف مولود.. ومن المتوقع ان تنخفض النسبة إلى/ 5ر6 / عام 2015 ..كما تم تحصين 94 بالمائة من الأطفال ضد أمراض الطفولة ..ومن المتوقع أن نحقق نسبة 100 بالمائة بحلول 2015 .

وذكرت أن الدولة تمكنت من تخفيض معدل وفيات النفاس بين الأمهات بنسبة 86 بالمائة مقارنة بالتقدم المطلوب وهو 75 بالمائة وتحقيق نسبة 100 بالمئة من الولادات تحت إشراف موظفي صحة ذوى مهارة..وتمكنت من الإبقاء على عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية عند اقل مستوى في العالم ..كما نجحت في أن تكون من الدولة خالية من الإصابة بالملاريا عام 2002 ..وأيضا في تخفيض معدل الوفيات بمرض السل إلى أقل من 1 بالمائة.

وقالت إن دولة الإمارات شريكة وبشكل فاعل في الشراكة العالمية من أجل بلوغ أهداف الألفية حيث التزمت بتنفيذ توصيات المؤتمرات المعنية بالتنمية مع مساهماتنا في وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المساعدات المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية إلى جانب المساهمة المباشرة في تنفيذ برامج التنمية في البلدان النامية.. وساهمت أيضا بما هو معدلة 6ر3 بالمائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات تنموية في البلدان النامية على شكل خدمات صحية لمكافحة الأمراض وبناء المستشفيات ودعم التعليم إلى جانب المبادرات الخاصة التي تقوم بها لتوفير التمويل اللازم لبرامج معينة كان أحدثها حملة دبي العطاء التي أطلقتها عام 2007 لتوفير التعليم الأساسي لمليون طفل في البلدان النامية وبالذات في إفريقيا.

وأعربت الوزيرة ميثاء سالم الشامسي عن أملها في أن يتمكن المجتمع الدولي من تقييم ما تم إحرازه من تقدم في مجال تنفيذ أهداف الألفية ومعالجة الأسباب والتحديات التي تعيق بلوغها في الوقت المطلوب وإيجاد السبل العملية للتعجيل بتحقيقها.